

اللغة العربية تصارع^(١)

للأستاذ وديع فلسطين

في مفتتح هذا الترن كان النشء بلحقون في معاهد مصرية خاضعة لوزارة المعارف المصرية (أو نظارة المعارف كما كانت تسمى) فلا يدرسون العلوم والرياضيات إلا بلغة أجنبية تلبية لرغبة المستعمرين ووكيلهم الداهية دنلوب .

بيد أن سعد زغلول باشا لم يكف بتقلد مهام وزارة المعارف في العام السادس من القرن العشرين حتى هب هبته المدوية، وأعلن ثورته وعصيانه على أساليب التربية ولا سيما تدريس العلوم باللغة الإنجليزية . وعلى حين غرة طالع سعد بنى وطنه بقراره الانقلابي ، وعمم لغة الضاد بين جدران المعاهد ، فأصبحت أداة التعبير والتفكير .

ولست هذه المهمة ميسرة كما قد يخال البعض ، بل كانت تنطوي في تضاعفها على تبعات شتى ، لعل أبرزها تبعة توفير عدد صالح من الأساتذة يمهّد إليهم في شق الطريق واستحداث طائفة من الكتب باللغة العربية تخالف زميلاتها الإنجليزية ، وإعادة النظر في برامج التعليم على ضوء التجديد المستحدث . فكانت هذه أول معركة ربحتها اللغة العربية في ساحة صراعها ، وعقد لواء الظفر فيها لزعيم سياسي مخلد الذكرى ، أبت عليه مصريته وأبت عليه قوة شكيمته أن يبلن للبناء ويدعهم يسمون الفكر ويسبون التربية والإعداد .

* * *

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، أي في عام ١٨٧٥ تقرر في اللائحة الرسمية للمحاكم المختلطة استخدام اللغة العربية في المحاكم المختلطة بوصفها لغة رسمية مع قرينتين أخريين هما الفرنسية والإيطالية . ولكن عادة المحاكم جرت على اختيار اللغة الفرنسية لغة موحدة في مخاطباتها وإصدار أحكامها ، وغضت الطرف عن سائر اللغات الأخرى .

ودرجت سفينة المحاكم المختلطة على السير في هذا المنوال حتى

(١) لأرد الفضل لصاحبه أنذر أن صاحب فكرة هذا المقال هو الأستاذ الصديق سيد قطب . (وديع)

هل شهر فبراير من عام ١٩٣٤ وفيه عين الأستاذ الدكتور عبد السلام ذهني بك مستشاراً في محكمة الاستئناف المختلطة . وعزاً على القانوني المصري أن يرى لغة بلاده تهدر ويضرب عنها صفحاً ، فعمد عند كتابة أول حكم له إلى كتابته بالضاد وتقديمه بعد ذلك إلى رئيس الدائرة الباجيكي ليمضيه . فهبت الناضى واستماذ بالله ، وقال إن مجد المحاكم المختلطة يؤذن بالأفول ونجمها في طريق الخبو . وكان لهذه الحادثة صدى مدوّ أفضى إلى أن يتعاضد الأجنبيون من رجال المحكمة معاً ويحاولوا دون مضي الفقيه المصري فيما اختطه لنفسه من سبيل .

بيد أنه لم يحل عام ١٩٣٧ حتى شهد إضفاء اتفاق مونترال الذي قرر إلغاء الامتيازات وجعل العربية اللغة الرسمية القضائية المكفولة المقام ، ونطق الأحكام في الجلسات مشافهة بلغة يعرب وبلغة الفرنسيين .

فكانت هذه ثاني معركة صارت فيها اللغة العربية على يد فقيه مقدم فكان التوفيق حليفها .

* * *

وقبل خمسة أعوام ، أي في شهر أغسطس من عام ١٩٤ كان على رأس وزارة الشؤون الاجتماعية شاب كفه ذو جراءة فهاله ما رأى وما سمع عن امتهان لغة البلاد في الشركات ودور الصناعة الأجنبية في أديم مصر ، وصمم على رد الاعتبار للغة العرب وصون حفرقتها ومقامها .

فاستصدر مماله — وكان الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — مشروع قانون لتعميم اللغة العربية في دور الشركات الأجنبية وجعلها اللغة الأصلية وما عداها دخيل لا يمؤل عليه . فكانت هذه الخطوة مثار تمليق متباين من الدوائر الأعممية ، ولكنها أجمعت جميعها على استنكارها .

غير أن الوزير الشاب مضى متجلداً صوب هدفه حتى أقر مجلسا البرلمان القانون وأصبح واجب الاحترام . مكفول النفاذ وتحدث صاحب المشروع عنه قائلاً « إنني أرى أن لا فضل لي في هذا القانون لا من حيث الفكرة ولا من حيث صدوره ... أما فيما يتعلق بالفكرة ، فهي فكرة كل مصري . وأما فيما يختص بصدوره فالفضل في ذلك إلى التمسك بحقوق البلاد »